جامعة تكريت-كلية القانون

فرع القانون العام - المرحلة الثالثة (الصباحية والمسائية)

السنة الدراسية 2024- 2025

محاضرات مادة القانون الدولي العام

من اعداد

أ.د. ناظر احمد منديل أ.د. كامل عبد خلف

أ.د. عمر عبد الحميد عمر أ.د. خالد عكاب حسون

أ.د. نايف احمد ضاحي أ.م.د. نومان حمود مضحي

تفسير المعاهدات

- يعني الوقوف على المعنى الذي تتضمنه نصوص المعاهدة، والى تحديد نطاق النصوص الغامضة او المبهمة.

١- تفسير المعاهدات يمكن ان يثار على الصعيدين الدولي والداخلي.

لسلطة المختصة بالتفسير.

اولا- على الصعيد الدولي، أي على صعيد العلاقات بين الدول الاطراف في المعاهدة. والتفسير يتم بطريقتين

أ- باتفاق الدول الاطراف، وذلك اما بصراحة بعقد تفسيري يتخذ شكل الاتفاق المبسط او بتبادل الكتب او المذكرات او بروتوكول يلحق بالمعاهدة.

ب- عن طريق القضاء الدولي، في حالة عدم توصل الدول الاطراف الى اتفاق في التفسيريؤدي الى نشوء نزاع دولي يمكن تسويته بكافة وسائل تسوية المنازعات الدولية خاصة الوسائل القضائية (التحكيم، محكمة العدل الدولية)

على الصعيد الداخلي

- التفسير الداخلي بطريقتين:

أ- بواسطة السلطة التنفيذية أي الجهاز الذي يعقد المعاهدة هو الذي يختص بتفسيرها ، اما بناء على طلب الطرف الثاني، وعن طريق الاحالة اليها من المحاكم الداخلية.

ب- بواسطة السلطة القضائية. معظم الدول لاتسمح لقضائها الداخلي بالتعرض لتفسير المعاهدات الا في حالات الفصل في الدعوى المطروحة امامها والمتعلقة بمصالح الافراد، حتى لايؤدي ذلك الى التدخل في اعمال الحكومة او انتقاد الدول الاجنبية ولو بصورة غير مباشرة.

وسائل التفسير

- استخلص التحكيم والقضاء الدوليين مجموعة من القواعد في تفسير المعاهدات. بينتها اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات في المواد ٣١، ٣٢، ٣٣.

اولا – المبادئ المتبعة في تفسير المعاهدات الدولية:

تضمنت الفقرة الاولى من المادة ٣١ من اتفاقية فيينا المبادئ الواجب اتباعها عند تفسير معاهدة ما ، فقررت "تفسر المعاهدة بحسن نية طبقا للمعنى العادي لألفاظ المعاهدة في الاطار الخاص بها وفي ضوء موضوعها والغرض منها".

الاسس التي يستند اليه في تفسير المعاهدات:

١. تفسير المعاهدة وفقا لمبدأ حسن النية.
٢. تفسير المعاهدة طبقا للمعنى العادي لألفاظها.
٣. تفسير المعاهدة في الاطار الخاص بها.

تفسير المعاهدة وفقا لمبدأ حسن النية

- يقضي بالبحث عن الامور التي ارادت الاطراف قولها حقيقة .
- اكد ذلك معهد القانون الدولي عام ١٩٥٦.
- القضاء الدولي اكد هذا المبدأ (حكم محكمة العدل الدولية الدائمة في قضية المصالح الالمانية في سيليسيا البولونية عام ١٩٢٦)

تفسير المعاهدة في الاطار الخاص بها

- عدم تفسير كل نص على حدة، وكانه مستقل عن باقي النصوص الاخرى، بل ينبغي ان تكمل النصوص بعضها بعض، والا جاءت مبتورة المعنى غير مستقيمة الدلالة.
- درجت المحاكم الدولية على الاخذ بهذا المبدأ في العديد من احكامها.
- التحكيم الدولي ايضا اشار الى هذا المبدأ
- يشمل الاطار الخاص بالمعاهدة ، الديباجة والملخصات . الديباجة تعد جزء مهم من المعاهدة لانها تتضمن الاسباب التي ادت الى عقد المعاهدةوالاهداف التي تبتغيها الاطراف الامتعاقدة، والمباديء التي يلتزم الا طراف بمراعاته.

تفسير المعاهدة طبقا للمعنى العادي لألفاظها

- المشكلة تظهر عند تطبيق المعاهدات هو الاختلاف بين الاطراف في تقدير معنى الالفاظ والاصطلاحات التي تتضمنها المعاهدة.
- اتفاقية فيينا تقضي بان النص اذا كان واضحا ومعناه مألوفا فيجب الوقوف عند هذا المعنى دون محاولة التوسع في التفسير عن طريق اعطاء الالفاظ معاني اخرى غير المعتاد عليها، الا اذا "ثبت ان نية الاطراف قد اتجهت الى ذلك".
- اكد معهد القانون الدولي في دورة انعقاده عام ١٩٥٦ على ذلك.
- القضاء الدولي اشار في عدد من احكامه الى تفسير الالفاظ طبقا للمعنى العادي او الطبيعي. منها الراي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية عام ١٩٥٠ "الواجب الاول لأي محكمة يطلب اليها تفسير وتطبيق نصوص معاهدة ما، هو ان تحاول ان تعطي تلك النصوص معناها الطبيعي المعتاد".

الوسائل المكملة في التفسير "الاعمال التحضيرية"

- تثير خلافاً في الرأي بين فقهاء القانون الدولي.
- على الصعيد الداخلي الفقه اللاتيني يجيز الرجوع للأعمال التحضيرية كوسيلة من وسائل التفسير، بينما الفقه الانكلوسكسوني لا يجيز ذلك.
- القانون الدولي، رأي يجيز لأنها (تؤدي الى امكانية الكشف عن المقاصد الحقيقية لأطراف التعاقد، وهي تعد مقدمة طبيعية تسبق تحرير المعاهدة، وتبين الجهد في اختيار النصوص وصياغتها بما يتفق ومصالح الاطراف، وبما يتلاءم مع اهدافهم، ومن ثم فان الحكمة تستلزم ضرورة الرجوع اليها للاستفادة منها بما تتضمنه من ايضاحات سبق ان اعرب عنها الاطراف عند تحديد حقوقهم والتزاماتهم.
- القضاء الدولي يميل بوجه عام الى الرجوع الى الاعمال التحضيرية لتحديد وتعيين المعنى القانوني اذا عجزت الوسائل السابقة الذكر عن تحقيق ذلك.
- اتفاقية فيينا مؤيدة للرأي اعلاه في حالتين هما(بقاء المعنى غامضا او غير واضح، او ادى الى نتيجة غير منطقية او غير معقولة).

تفسير المعاهدات المحررة بأكثر من لغة

- المعاهدات تحرر بلغات عدة خاصة المتعددة الاطراف.
- لا مشكلة اذا تم تحديد لغة معينة يتم الرجوع اليها عند حصول خلاف حول تفسير نص من نصوص المعاهدة .
- المشكلة عن اعتبار جميع اللغات المحررة بها المعاهدة لها قوة رسمية متساوية.(ميثاق الامم المتحدة بخمس لغات)، والخلاف الذي يحصل فان التفسير يكون على اساس المعنى الضيق للنص، وهذا مذهب محكمة العدل الدولية الدائمة في ٢٤ اب ١٩٢٤في قضية مافروماتس(في حالة وجود نص قانوني محرر بلغتين مختلفتين لهما قوة رسمية متساوية، ويبدو معنى احدهما اوسع من الاخر ، فانه ينبغي الاخذ بالمعنى الاضيق باعتباره القدر المتيقن الذي يتفق مع النية المشتركة لأطراف المعاهدة).
- اتفاقية فيينا في م ٣٣ عاجت هذا الامر:

١. اذا اعتمدت المعاهدة بلغتين او اكثر يكون لكل نص من نصوصها نفس الحجية، مالم ينص المعاهدة او يتفق الاطراف على انه عند الاختلاف تكون الغلبة لنص معين.

٢- نص المعاهدة الذي يصاغ بلغة غير اللغات التي اعتمد بها لا يكون له نفس الحجية الا اذا نصت المعاهدة او اتفق الاطراف على ذلك.

٣- يفترض ان لألفاظ المعاهدة نفس المعنى في كل نص من نصوصها المعتمدة.

٤- عندما تكشف المقارنة بين النصوص عن اختلاف في المعنى لم يزله تطبيق المادتين ٣١,٣٢ يؤخذ بالمعنى الذي يتفق مع موضوع المعاهدة والغرض منها ويوفق قدر الامكان بين النصوص المختلفة، فيما عدا حالة ما يكون لاحد النصوص الغلبة وفقا للفقرة الاولى)